

المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني

فصل : من سرق فقطع الجذاز يساره بدلا من يمينه أجزاء .

فصل : وإن سرق فقطع الجذاز يساره بدلا عن يمينه أجزاء ولا شيء على القاطع إلا الأدب وبهذا قال قتادة و الشعبي وأصحاب الرأي وذلك لأن قطع يمين السارق يفضي الى تفويت منفعة الجنس و قطع يديه بسرقة واحدة فلا يشرع وإذا انتفى قطع يمينه حصل قطع يساره مجزئا عن القطع الواجب فلا يجب على فاعله قصاص وقال أصحابنا : في وجوب قطع يمين السارق وجهان و للشافعي فيما إذا لم يعلم القاطع كونها يسارا أو ظن أن قطعها يجزئه قولان : .

أحدهما : لا تقطع يمين السارق كيلا تقطع يداه بسرقة واحدة .

والثاني : تقطع كما لو قطعت يسراه قصاصا فأما القاطع فاتفق أصحابنا و الشافعي على

أنه إن قطعها عن غير اختيار من السارق أو كان السارق أخرجها دهشة أو ظنا منه أنها تجزئه و قطعها القاطع عالما بأنها يسراه وأنها لا تجزئه فعليه القصاص وإن لم يعلم أنها يسراه أو ظن أنها مجزئة فعليه ديتهما وإن كان السارق أخرجها مختارا عالما بالأميرين فلا شيء على القاطع لأنه أذن في قطعها فأشبهه غير السارق والمختار عندنا ما ذكرناه و□ أعلم